ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

10 ديسمبر 2024

بدء تداول أسهم "المصرف المتحد" في البورصة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

28 معلومة مصورة

29 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

29 الجنيه المصري والدولار: إلى أين

38 أوبك بلس: سياسة الاستقرار في مواجهة التحديات

49 مصر الأولى إقليميًا في رقابة الموازنة وتحقيق الشفافية العالمية

تقديم

في هذا العدد من نشرتنا الأسبوعية، نستعرض أبرز القضايا الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الأسبوع، حيث تواصل الحكومة المصرية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. بدايةً، اعتمد مجلس الوزراء رؤية تنظيم سوق السيارات لعام 2025، في خطوة تهدف إلى تحسين التنافسية وتنمية القطاع. كما استأجرت مصر وحدة تغويز عائمة جديدة لتعزيز إمدادات الغاز، في وقت تشهد فيه البلاد خطط طروحات حكومية واستثمارات عالمية وشيكة.

من ناحية أخرى، طرحت نيسان طرازًا جديدًا في السوق المصرية، بينما تشهد قطاعات الأعلاف والأسمدة استثمارات جديدة لدعم الإنتاج المحلي. كما تخطط الحكومة لطرح شركتي بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات في البورصة، بينما أطلق بنك مصر أول مزاد رقمي لبيع الأصول العقارية بالتعاون مع «بالمزاد».

وفيما يتعلق بالتحويلات، ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 84%، مما يعزز الاحتياطي النقدي. يتضمن العدد أيضًا مقالات تحليلية حول الجنيه المصري والدولار، وسياسة الاستقرار لأوبك بلس، وريادة مصر إقليميًا في رقابة الموازنة وتحقيق الشفافية العالمية.

تابعونا للحصول على تفاصيل أعمق وتحليل شامل لهذه الموضوعات وأثرها على الاقتصاد المصري والدولي.

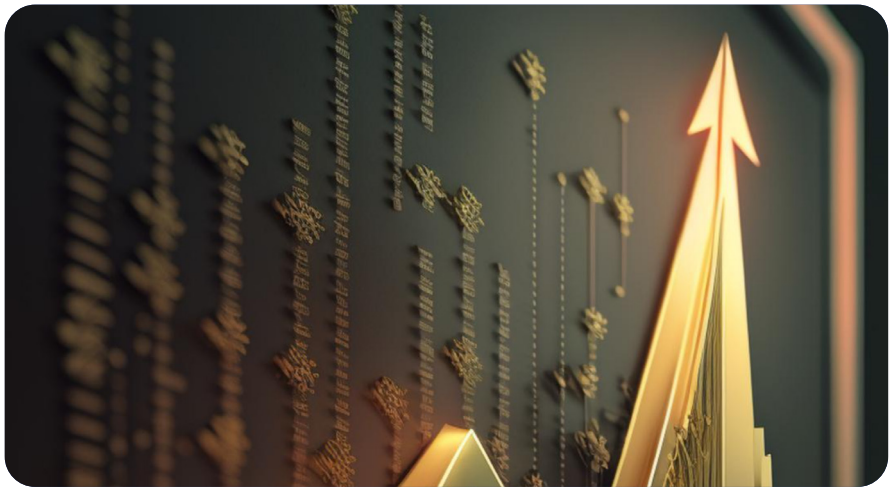

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **مجلس الوزراء يعتمد رؤية تنظيم سوق السيارات لعام 2025**

أعلن مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي، موافقته على الرؤية المقترحة من وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لتنظيم سوق السيارات لعام 2025، وفقًا لبيان رسمي. تهدف هذه الرؤية إلى ضمان توفير سيارات مطابقة للمواصفات القياسية في الأسواق، مع وجود مراكز خدمة معتمدة تتيح قطع الغيار اللازمة. كما تركز الخطة على تعزيز المنافسة العادلة وتحقيق توازن في الأسعار بما يخدم مصلحة المستهلك والسوق على حد سواء.

- **مصر تستأجر وحدة تغويز عائمة جديدة لتعزيز إمدادات الغاز**

تعتزم وحدة التخزين والتغويز العائمة التابعة لشركة «إنيرجوس» مغادرة ميناء العقبة الأردني منتصف العام المقبل ليتم تركيبها في ميناء العين السخنة بمصر، وفقًا لعقد إيجار مدته 10 سنوات مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، بحسب مصادر مطلعة نقل

عنها موقع اقتصاد الشرق، على الرغم من مغادرة الوحدة للأردن، إلا أنه سيستمر في الاستفادة منها، حيث وقعت إيجاس اتفاقية مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (نيبكو) تتيح للأردن استخدام وحدات التغويز العائمة المصرية حتى نهاية عام 2026. ومن المقرر أن يتم استبدالها لاحقًا بوحدة تغويز شاطئية قيد التنفيذ حاليًا في العقبة.

- **هيئة المجتمعات العمرانية تدرس إصدار صكوك بـ150 مليار جنيه**

تخطط هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لإطلاق برنامج صكوك بقيمة 150 مليار جنيه خلال العام المقبل، بهدف تمويل تطوير محفظة الأراضي التابعة لها في المدن الجديدة، وفقًا لما أفادت به مصادر مطلعة لجريدة البورصة، وأوضحت المصادر أن الإصدار المرتقب سيُدار بالتعاون مع بنك مصر والبنك الأهلي المصري وأذرعهما الاستثمارية، ما يعكس توجهًا نحو تنويع أدوات التمويل لدعم مشروعات التطوير العمراني في البلاد.

- **اختتام فعاليات معرض «فوود أفريكا 2024»**

تتواصل اليوم فعاليات اليوم الثالث والأخير لمعرض «فوود أفريكا 2024» في مركز مصر للمعارض الدولية، والذي يعد أكبر حدث تجاري للأغذية والمشروبات في أفريقيا. يستضيف المعرض أكثر من 900 عارض من 32 دولة، ويجمع تحت سقفه تجار الجملة، والموزعين، وتجار التجزئة من جميع أنحاء العالم، مما يبرز مكانته كمحطة رئيسية للتواصل والتبادل التجاري في قطاع الأغذية والمشروبات.

- **مؤتمر «مستقبل التمويل» وتداول أسهم المصرف المتحد: أبرز أحداث الأسبوع**

ينعقد السبت المقبل مؤتمر «مستقبل التمويل» السنوي في فندق كونراد القاهرة، بمشاركة أكثر من 700 خبير مالي و40 متحدثًا من كبار المصرفيين والماليين من مختلف دول العالم. يهدف المؤتمر إلى تمكين العاملين في القطاع المالي من تطوير مهاراتهم واستكشاف فرص جديدة، مع مناقشة قضايا مثل إدارة المخاطر المالية والمعاملات العابرة للحدود. التسجيل متاح عبر منصة «بيكون».

وفي سياق آخر، يبدأ الثلاثاء المقبل تداول أسهم المصرف المتحد في البورصة المصرية تحت رمز «UBEE.CA»، بعد طرح عام أولي حقق تغطية كبيرة، حيث تم بيع 30% من أسهم البنك، بما يعادل 330 مليون سهم، بسعر نهائي 13.85 جنيه للسهم، ليصل إجمالي الحصيلة إلى نحو 4.6 مليار جنيه. يُعد هذا الطرح ثاني الطروحات العامة في البورصة المصرية هذا العام، مما يعزز برنامج الطروحات الحكومية ويجذب مزيدًا من الاستثمارات.

- **عناوين الصحافة العالمية: أزمات سياسية ومالية تتصدر المشهد**

الأزمات السياسية في أوروبا: سلطت الصحافة العالمية الضوء على الإطاحة برئيس الوزراء الفرنسي ميشيل بارنييه بعد تصويت بحجب الثقة من قبل المشرعين، ما أدى إلى انهيار الحكومة الفرنسية بعد ثلاثة أشهر فقط من تشكيلها، لتصبح الأقصر عمرًا في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة. الأزمة، التي تفاقمت

بسبب معركة الميزانية، وضعت فرنسا في حالة من عدم اليقين السياسي، حيث يواجه الرئيس إيمانويل ماكرون ضغوطًا متزايدة لتعيين رئيس وزراء جديد، وسط دعوات لاستقالته. يأتي ذلك في أعقاب انهيار ائتلاف شولتز في ألمانيا، مما زاد من حدة الاضطرابات في أكبر اقتصادين بالاتحاد الأوروبي، وأثر سلبًا على الأسواق المالية العالمية.

حادث مروع في نيويورك: أثار مقتل الرئيس التنفيذي لشركة يونايتد هيلث كير براين تومسون بإطلاق نار في نيويورك صدمة كبيرة في قطاعي الرعاية الصحية والأعمال. وصفت الشرطة الحادث بـ «الهجوم المتعمد»، والذي وقع قبل فعالية للمستثمرين في مانهاتن. وتستمر التحقيقات ومطاردة المشتبه به.

تغيرات في القيادة الأمريكية وتنظيم الأسواق: أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب عن تعيين بول أتكينز، المعروف بدعمه للعملات المشفرة، رئيسًا لهيئة الأوراق المالية والبورصات. هذا التوجه يشير إلى تخفيف القيود على الأصول الرقمية، مما يمثل تحولًا كبيرًا عن السياسات الصارمة للرئيس المنتهية ولايته جاري جينسلر.

إنجاز تاريخي للبتكوين: سجلت عملة البتكوين رقمًا قياسيًا جديدًا، متجاوزة حاجز 100 ألف دولار لأول مرة في تاريخها، مدفوعة بالتوقعات الإيجابية بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، مما يعكس تصاعد الثقة في العملات المشفرة.

- **خطط طروحات حكومية واستثمارات عالمية وشيكة**

تستهدف الحكومة المصرية طرح ثلاث إلى أربع شركات تابعة للقوات المسلحة في البورصة ضمن خطة أوسع للطروحات الحكومية التي سيتم الإعلان عنها خلال الأسبوع المقبل، وفق تصريحات رئيس الوزراء مصطفى مدبولي. تشمل الخطة شركات تعمل في قطاعات المصارف والصناعة والأدوية والاستثمار، مع عرض مفصل للإجراءات والأرقام قريبًا.

جاء هذا الإعلان عقب النجاح اللافت للطرح العام الأولي للمصرف المتحد، حيث تمت تغطية الاكتتاب العام 59 مرة والخاص 6 مرات، بحصيلة بلغت 4.6 مليار جنيه، مما يعزز جاذبية الطروحات العامة الأولية مقارنة بالبيع المباشر للحصص.

في سياق آخر، أشار مدبولي إلى اهتمام كبير من شركات عالمية كبرى بالاستثمار في مصر للمرة الأولى، خاصة في مجالات صناعة السيارات والطاقة المتجددة. وأضاف أن تفاصيل المشروعات الجديدة ستُعلن قريبًا بعد الانتهاء من الاتفاقيات، ما يعكس التوقعات الإيجابية بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- **مشروعات سكاتك للطاقة الشمسية والرياح تحصل على دعم حكومي كبير**

منح مجلس الوزراء المصري شركة أوبيليسك للطاقة الشمسية التابعة لشركة سكاتك النرويجية الرخصة الذهبية لمشروعها

للطاقة الشمسية في نجع حمادي بتكلفة استثمارية تبلغ 600 مليون دولار، والذي يمتد على مساحة 16.3 كيلومتر مربع. المشروع، الذي يتضمن بطاريات تخزين بقدرة 200 ميجاوات، سيوفر طاقة بقدرة 1 جيجاوات، على أن تشتري الشركة المصرية لنقل الكهرباء الطاقة المنتجة منه. من المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري للمرحلة الأولى بقدرة 500 ميجاوات في فبراير 2026، على أن يتم التشغيل الكامل للمشروع في أغسطس 2026.

Scatec Solar
Improving our future™

وكان هناك بعض الغموض حول زيادة قدرة مشروع سكاتك لتزويد شركة مصر للألومنيوم من 1 إلى 2 جيجاوات، لكن تبين أن المشروع يتكون من مرحلتين: واحدة لصالح شركة مصر للألومنيوم وأخرى للطاقة الشمسية التي ستذهب إلى الشبكة الكهربائية.

كما وافق مجلس الوزراء على توقيع اتفاقية شراء الطاقة لمشروع طاقة رياح بقدرة 900 ميجاوات بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وسكاتك، بالإضافة إلى تخصيص أراضٍ لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لدعم مشروع الأمونيا الخضراء في دمياط، الذي تديره شركة مشتركة بين سكاتك وعدد من الشركات المصرية.

- **الوزير كامل الوزير يبحث التعاون الاستثماري في إيطاليا**

زار وزير النقل والصناعة كامل الوزير إيطاليا مؤخراً للاطلاع على شبكة السكك الحديدية فائقة السرعة في البلاد، حيث ناقش

الفـرص الاسـتثمارية والتعـاون فـي قطاعـات النقـل والصناعـة مـع ممثلـي القطاعيـن العـام والخـاص مـن إيطاليـا ودول أخـرى. وخلال الزيـارة، أعربـت عـدة شـركات إيطاليـة عـن اهتمامهـا بالاسـتثمار فـي مصـر، منهـا شـركة بياجيـو لصناعـة الدراجـات الناريـة التـي تبحـث إعـادة فتـح مصنعهـا فـي مصـر، متأثـرة بتوجـه الحكومـة نحـو توطيـن التصنيـع وتوفيـر منـاخ اسـتثماري ملائـم. كمـا أكـدت شـركة أريسـتون للأجهـزة المنزليـة نيتهـا توسـيع وجودهـا فـي السـوق المصريـة، حيـث تمتلـك بالفعـل ثلاثـة مصانـع فـي مدينـة العبـور. مـن جانبهـا، تسـعى شـركة هيتاشـي للسـكك الحديديـة، التـي اسـتحوذت علـى وحـدة النقـل البـري التابعـة لشـركة تاليـس، إلـى تعزيـز تواجدهـا فـي مصـر نظـراً للاهتمـام الحكومـي بتطويـر البنيـة التحتيـة للنقـل، مـع العمـل حاليـاً علـى المرحلـة الأولـى لمتـرو أنفـاق القاهـرة. كمـا أبـدت مجموعـة نافيجـو لصناعـة اليخـوت الفاخـرة اهتمامهـا بمصـر، بسـبب موقعهـا السـياحي المتميـز. إلـى جانـب ذلـك، أطلقـت شـركة إيفيكـو دراسـة جـدوى لإنشـاء مصنـع جديـد لإنتـاج الشـاحنات فـي مصـر، بينمـا بحثـت شـركة سالشـيف جـروب للسـكك الحديديـة والنقـل الحضـري التعـاون مـع هيئـة سـكك حديـد مصـر لتجديـد وصيانـة مسـارات السـكك الحديديـة. كمـا ناقـش الوزيـر مـع مسـؤولي شـركة سـكك حديـد إيطاليـا إمكانيـة تقديـم عـرض لإدارة وتشـغيل شـبكة القطـار الكهربائـي السـريع، عقـب إخفـاق شـركة دويتشـه بـان الألمانيـة فـي تقديـم عرضهـا المالـي.

- **نيسـان تطـرح طـرازًا جديـدًا فـي السـوق المصريـة باسـتثمارات 45 مليـون دولار**

وقعـت شـركة نيسـان مصـر اتفاقيـة مـع الحكومـة لاسـتثمار 45 مليـون دولار فـي تصنيـع

طـراز جديـد مـن السـيارات المجمعـة محليًـا، وفقًـا لمـا أعلنـه مجلـس الـوزراء. يهـدف المشـروع إلـى إنتـاج 10 آلاف سـيارة للسـوق المحليـة، مـع تصديـر 7 آلاف سـيارة أخـرى سـنويًا. وكشـف العضـو المنتـدب للشـركة، محمـد عبـد الصمـد، عـن اسـتهداف الشـركة زيـادة صادراتهـا بنسـبة 50% خلال العـام المالـي الحالـي، مـع تحقيـق 150 مليـون دولار مـن عائـدات التصديـر بالفعـل. كمـا تسـتهدف نيسـان تصنيـع الطـراز الجديـد بنسـبة مكـون محلـي تتجـاوز 54%، حيـث تتمتـع طرازات نيسـان المحليـة بسـمعة قويـة فـي هـذا المجـال. إلـى جانـب ذلـك، تخطـط الشـركة لضـخ مليونـي دولار لزيـادة طاقتهـا الإنتاجيـة مـن 25 ألـف وحـدة سـنويًا إلـى أكثـر مـن 30 ألـف وحـدة فـي 2025. ويعتبـر البرنامج الوطنـي لتنميـة صناعـة السـيارات، الـذي أطلقتـه الحكومة فـي 2022، مـن العوامـل الرئيسـية التـي سـاعدت فـي توسـيع اسـتثمارات نيسـان فـي السـوق المصريـة.

- **استثمارات جديدة في قطاعي الأعلاف والأسمدة في مصر**

تخطـط شـركة «نيـو هـوب» الصينيـة لاسـتثمار 100 مليـون دولار لإنشـاء مجمـع جديـد لإنتـاج الأعلاف فـي مصـر، وفقًـا لبيـان وزارة التنميـة المحليـة. وتملـك الشـركة حاليًـا خمسـة مصانـع بطاقـة إنتاجيـة سـنوية تبلـغ 650 ألـف طـن، وتسـعى لرفعهـا إلـى مليـون طـن سـنويًا. فـي السـياق نفسـه، أعلنـت شـركة «فيوتشـر فيـرت» عـن بـدء تشـغيل المرحلـة الأولـى مـن مصنعهـا الجديـد لإنتـاج الأسـمدة البوتاسـية والفوسـفاتية فـي ينايـر 2026، باسـتثمارات تبلـغ 40 مليـون دولار. المشـروع، الـذي يقـع فـي المنطقـة الاقتصاديـة بشـمال غـرب خليـج السـويس، حصـل علـى الرخصـة الذهبيـة ويسـتهدف تصديـر 70% مـن إنتاجـه إلـى الأسـواق العالميـة.

- **«مدينة مصر» تعزز استثماراتها في «تاج سيتي» بالشراكات والفنادق**

أعلنت شركة مدينة مصر للتطوير العقاري عن توقيع عقد إيجار مع شركة ماجد الفطيم لتأسيس فرع لسلسلة متاجر التجزئة «كارفور» في مشروع «تاج سيتي» بالقاهرة الجديدة. بموجب العقد، ستتولى «مدينة مصر» إنشاء مبنى مخصص للفرع بتكلفة إنشائية تقدر بـ500 مليون جنيه، على أن تمتد مدة الإيجار إلى 9 سنوات. إلى جانب ذلك، تخطط الشركة لإقامة فندقين ضمن المشروع، حيث سيبدأ تنفيذ الأول بحلول نهاية عام 2025، دون تحديد السعة الاستيعابية حتى الآن. وتعتزم الشركة استثمار 20 مليار جنيه في أعمال الإنشاءات بمشروعاتها العام المقبل، وهو ضعف قيمة استثماراتها الحالية، مما يعكس خططها التوسعية الطموحة.

مدينة مصر
Madinet Masr

- **قرارات حكومية وإجراءات استثمارية لتعزيز قطاع الطاقة**

أصدرت الحكومة المصرية قراراً يُلزم شركات المناطق الحرة والاقتصادية بسداد فواتير استهلاك الغاز بالدولار، بينما ستدفع المشروعات خارج هذه المناطق بالجنيه المصري بناءً على متوسط سعر الدولار خلال الشهر السابق. كما تم تحديد سعر توريد الغاز لشركات إنتاج الكهرباء، سواء الحكومية أو الخاصة، عند 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. في سياق متصل، تخطط شركة هاليبرتون الأمريكية لبدء إنتاج ثلاث آبار جديدة في منطقة امتياز غرب الدلتا البحرية العميقة ضمن المرحلة الحادية عشرة من مشروع البرلس. يُتوقع أن تضيف هذه الآبار نحو 150 مليون

قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يومياً بحلول منتصف 2025، مما يدعم جهود مصر لزيادة إنتاجها من الطاقة وتعزيز أمنها الطاقي.

- **«شاي الكبوس» تضخ استثمارات جديدة في مصر لتوسيع عملياتها**

تخطط شركة الكبوس للصناعة والتجارة اليمنية، المالكة للعلامة التجارية «شاي الكبوس»، لاستثمار 30 مليون دولار في السوق المصرية خلال العامين المقبلين. تهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية للشركة وتحديث معداتها الصناعية. وتشمل الخطط إنشاء مصنع جديد للقهوة في مدينة السادس من أكتوبر بتكلفة 14 مليون دولار وعلى مساحة 10 آلاف متر مربع، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام 2027، مما يعكس التزام الشركة بالتوسع في السوق المصرية وتعزيز حضورها في قطاع المشروبات.

- **«المصرية السويسرية» تضخ استثمارات للتوسع في الإنتاج والأسواق الدولية**

أعلنت شركة المصرية السويسرية لصناعة المكرونة عن خطط لاستثمار 10 ملايين دولار خلال العامين المقبلين، بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية وتعزيز تواجدها في الأسواق العالمية. وصرح المدير العام للمجموعة، أحمد السباعي، أن الشركة تسعى لرفع إنتاجها ومبيعاتها بنسبة 25% في العام القادم. تشمل الخطة التوسعية إضافة خطين جديدين لإنتاج المكرونة وطحن القمح،

بجانب استهداف أسواق جديدة في غرب وجنوب أفريقيا، مما يعكس طموح الشركة لتعزيز مكانتها في قطاع الصناعات الغذائية إقليمياً ودولياً.

- **«إينوفو للبناء مصر» تعزز حضورها الدولي بمشروعات في الجابون**

وقعت شركة إينوفو للبناء مصر اتفاقية شراكة مع حكومة الجابون لتنفيذ مشروعي بنية تحتية بقيمة 350 مليون يورو. تشمل المشروعات إنشاء شبكة متكاملة لجمع مياه الأمطار ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى شبكة إنارة للطريق السريع الرابط بين مدينتي بورت جنتيل وأمبوي. تعكس هذه الشراكة التزام الشركة بتوسيع أنشطتها الدولية وتعزيز دورها في مشروعات التنمية المستدامة بأفريقيا.

- **عقد بقيمة 10 ملايين يورو لإعادة تأهيل مكب «قلابشو»**

أبرمت وزارة التنمية المحلية عقداً مع شركة «إيكارو» لإدارة المخلفات، التابعة لشركة القلعة القابضة، بقيمة 10 ملايين يورو، لإغلاق وإعادة تأهيل مكب المخلفات في «قلابشو» بمحافظة الدقهلية. يُعد هذا المشروع جزءاً من مبادرة مصرف كتشنر التي تهدف إلى تحسين إدارة المخلفات وتعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة، وفقاً لبيان صادر عن الوزارة.

- **تخصيص أراضٍ لإنشاء مصانع لتجميع السيارات في السادس من أكتوبر**

خصصت الحكومة قطعتَي أرض بمدينة السادس من أكتوبر لصالح شركتي القصراوي جروب والمصرية العالمية للسيارات، لإنشاء مصانع محلية لتجميع طرازات سياراتهما. وفقاً للمصادر الحكومية، أعلنت القصراوي جروب في سبتمبر الماضي عن خططها لتجميع طرازات سيارات جيتور وجاك الصينية في مصر، بينما تستعد الشركة العالمية للسيارات لتجميع طرازين من سيارات كيا، أحدهما سيارة سيدان رياضية والآخر سيارة دفع رباعي، بالإضافة إلى سيارات بايك، في المصانع الجديدة.

- **الاضطرابات السياسية تهدد استقرار الأسواق المالية العالمية**

تشهد العديد من الأسواق المالية والاقتصادات العالمية حالة من الاضطراب بسبب الأوضاع السياسية المتوترة، وهو ما بدأ يؤثر بشكل كبير على أسواق الأسهم، أسعار الصرف، وقرارات الاستثمار. في كوريا الجنوبية، أحدث إعلان الرئيس يون سوك يول عن فرض الأحكام العرفية، ثم تراجعه عنها، صدمة في الأسواق، ما دفع البعض للمطالبة بعزله. نتيجة لذلك، تراجع مؤشر كوسبي بنسبة 1.3%، ليصل إجمالي خسائره هذا العام إلى أكثر من 7%. كما تراجع الوون الكوري إلى أدنى مستوى له في عامين مقابل الدولار، ما أدى إلى توقعات بتدخل البنك المركزي لدعم استقرار العملة. في أوروبا، يهدد انهيار الحكومة الفرنسية بتراجع علاوة المخاطر بين السندات الفرنسية والألمانية، مما قد يؤثر على الأسواق المالية في المنطقة. رغم المكاسب التي حققها مؤشر كاك 40 في الأيام الأخيرة، تراجعت أسهم الشركات الفرنسية الكبرى بنسبة

3.5% هذا العام. يتوقع البعض أن يؤدي التراجع في التداولات إلى زيادة علاوات المخاطر، مما قد يمهد الطريق لانتعاش في أسواق الأسهم على المدى القصير.

- **الحكومة تخطط لطرح شركتي بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات في البورصة**

تعتزم الحكومة طرح شركتي بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات والبضائع في البورصة المصرية خلال الربع الأول من العام المقبل، وفقاً لمصادر مطلعة. ومن المتوقع أن يتم طرح أسهم شركة بورسعيد لتداول الحاويات في فبراير، يليه طرح أسهم شركة دمياط في مارس أو أبريل 2025. وتخطط الحكومة لطرح حصص تتراوح بين 20% و25% من أسهم كل شركة، مع التركيز على الطرح الخاص لجذب شركات كبرى مثل موانئ أبوظبي وموانئ دبي العالمية. كان مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس قد وافق في يونيو 2023 على طرح 20% من أسهم شركة بورسعيد، فيما أبدى الصندوق السيادي القطري ومجموعة موانئ أبوظبي اهتماماً بالاستحواذ على حصص في الشركتين. وعلى الرغم من المفاوضات مع شركة مها كابيتال التابعة لجهاز قطر للاستثمار، لم يتم التوصل إلى تقدم كبير بسبب الخلاف حول حجم الحصص المستهدفة، حيث تتحفظ وزارة النقل على بيع حصة الأغلبية في الشركتين.

- **انكماش القطاع الخاص غير النفطي في مصر رغم إشارات الاستقرار**

واصل نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر انكماشه للشهر الثالث على التوالي في نوفمبر، حيث سجل مؤشر مديري

المشتريات 49.2 نقطة مقارنة بـ 49 نقطة في أكتوبر، مما يعكس تراجع طلب العملاء وضعف تدفقات الطلبات الجديدة. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن وتيرة التباطؤ قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر، مما يعكس بعض التحسن النسبي. وتباطأ تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في نوفمبر إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر، إذ انخفضت الضغوط الناتجة عن ارتفاع الأجور وتكاليف المواد، رغم استمرار تأثير قوة الدولار على تكاليف السلع المستوردة. أظهر قطاع التصنيع بعض التحسن المدعوم بزيادة طلبات السلع، مما أسهم في رفع الإنتاج، بينما استمر انكماش قطاعات الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. ومع ذلك، سجل معدل التوظيف تراجعًا لأول مرة منذ خمسة أشهر، في ظل انخفاض حجم المبيعات وتراجع ثقة الشركات في المستقبل، وهو ما انعكس على أدنى مستوى للثقة منذ بدء تقارير مديري المشتريات.

- **بنك مصر يطلق أول مزاد رقمي لبيع الأصول العقارية بالتعاون مع «بالمزاد»**

اختتم بنك مصر أول مزاد رقمي في مصر لبيع بعض الأصول العقارية المملوكة له، بالتعاون مع منصة «بالمزاد دوت كوم»، في خطوة تعكس التزام البنك بالتحول الرقمي. تم توقيع شراكة استراتيجية بين بنك مصر ومنصة بالمزاد في مايو الماضي، حيث أصبح البنك مستثمراً رئيسياً في الشركة. تتيح المنصة الرقمية للمشاركين في المزاد مشاهدة مقاطع فيديو وصور وخرائط للعقارات دون الكشف عن هويتهم، مما يعزز من الشفافية والكفاءة. كما يقدم النظام ضمانات لمنع التلاعب، حيث يتم تمديد وقت المزاد تلقائيًا في حال تقديم عرض جديد في الدقائق الخمس الأخيرة. يأتي

هـذا التعـاون تماشـيًا مـع رؤيـة مصـر 2030 لتعزيـز التحـول الرقمـي والشـمول المالـي، حيـث تهـدف المـزادات الرقميـة إلـى زيـادة قـدرة المسـتثمرين المحلييـن والدولييـن علـى المشـاركة فـي بيـع الأصـول العقاريـة. ومـن المتوقـع أن يتوسـع هـذا النظـام ليشـمل بيـع المزيـد مـن الأصـول العامـة فـي المسـتقبل.

- **البنـك الأفريقـي للتنميـة يوافـق علـى قـرض بقيمـة 170 مليـون دولار لتمويـل أكبـر مزرعـة ريـاح فـي المنطقـة**

وافـق البنـك الأفريقـي للتنميـة علـى تقديـم قـرض بقيمـة 170 مليـون دولار لدعـم تمويـل أكبـر مزرعـة ريـاح فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وأفريقيـا، والتـي تتواجـد فـي خليـج السـويس بقـدرة 1.1 جيجـاوات. المشـروع هـو ثمـرة تعـاون بيـن شـركتي حسـن علام للمرافـق وأكـوا بـاور السـعودية.

يشـكل القـرض 16% مـن إجمالـي تكلفـة المشـروع البالغـة 1.1 مليـار دولار. ويتوقـع أن يتـم تمويـل المشـروع بمبلـغ 900 مليـون دولار بحلـول نهايـة العـام. كمـا ينتظـر المشـروع أيضًـا الموافقـة النهائيـة علـى قـرض آخـر مـن البنـك الأوروبـي لإعـادة الإعمـار والتنميـة بقيمـة 200 مليـون دولار. سيسـهم المشـروع فـي تقليـص 2.2 مليـون طـن مـن انبعاثـات ثانـي أكسـيد الكربـون سـنوياً وتوفيـر الكهربـاء لنحـو 1.1 مليـون أسـرة، فـي خطـوة مهمـة نحـو تعزيـز التحـول الأخضـر وزيـادة إنتـاج الطاقـة فـي مصـر.

إقليميًا

- **البنك الدولي: السعودية ستشهد نموًا اقتصاديًا بـ 4.7% في 2025 و2026**

توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.7% في العامين المقبلين، مدعومًا بزيادة إنتاج النفط ونمو القطاعات غير النفطية. وفي تصريحات لمديرته الإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي، صفاء الطيب الكوقلي، أوضحت أن السعودية حققت تقدمًا كبيرًا في القطاع غير النفطي، مما ساعد على تعويض تباطؤ القطاع النفطي. من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024 حوالي 1.1%، مع تحسن ملحوظ في عامي 2025 و2026. كما أشار التقرير إلى أن القطاع غير النفطي في الخليج يواصل قيادة النمو، فيما يشهد الاقتصاد الخليجي بشكل عام زيادة في النمو إلى 4.2% خلال نفس الفترة.

- **وزير الاقتصاد الإماراتي: الدولة تحتضن أكثر من 1.5 مليون رخصة تجارية**

أكد عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد الإماراتي، أن الإمارات استطاعت ترسيخ مكانتها كوجهة مثالية للأنشطة الاقتصادية، حيث تحتضن أكثر من 1.5 مليون رخصة تجارية. جاء ذلك خلال اجتماع لجنة التكامل الاقتصادي، الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث أشار الوزير إلى أن الإمارات تحقق تطورًا مستمرًا

وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، مع تبني سياسات اقتصادية مرنة وتشريعات تدعم الابتكار وتواكب المتغيرات. كما استعرضت اللجنة نتائج وزارة الاقتصاد في مؤشر نضج البيانات الحكومية، حيث حققت الوزارة مستوى متميزًا بلغ 95.7%. كما تم مناقشة مبادرة لدعم وحماية الملكية الفكرية للمنتجات الإماراتية ذات المؤشرات الجغرافية، بهدف تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، مع الالتزام بالمعايير الإنتاجية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- **ارتفاع أسعار النفط وسط ترقب لاقتصاد الصين واجتماع أوبك+**

ارتفعت أسعار النفط يوم الاثنين مع انتعاش الأسهم الآسيوية، مدفوعة بمؤشرات على تباطؤ تعافي الاقتصاد الصيني، الذي شهد توسعًا في نشاط المصانع خلال نوفمبر/تشرين الثاني. تداول خام برنت عند حوالي 72 دولارًا للبرميل، في حين تجاوز خام غرب تكساس الوسيط 68 دولارًا، بعد تراجع 3% في الأسبوع الماضي. ويرتقب المستثمرون اجتماع أوبك+ المقرر يوم الخميس، حيث يُتوقع أن تؤجل المجموعة زيادة طفيفة في الإنتاج للمرة الثالثة. وفي هذا السياق، تظل أسعار النفط تحت تأثير حالة من عدم اليقين بسبب التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وروسيا، فضلاً عن التوقعات السياسية في الولايات المتحدة. في الوقت ذاته، ارتفع الدولار إثر تحذيرات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب من إنشاء عملة بديلة للدولار من قبل دول مجموعة البريكس.

- **تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الإمارات وقبرص**

بحث الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، مع نيكوس خريستودوليدس، رئيس جمهورية قبرص، سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتنمية، بما يعود بالنفع على مصالحهما المشتركة. وتناول الاتصال الهاتفي التطورات الإقليمية والدولية، مع تركيز خاص على منطقة الشرق الأوسط، حيث أكدا ضرورة احتواء التصعيد وتعزيز السلام والاستقرار. كما شدد الجانبان على أهمية البحث عن حلول دبلوماسية للنزاعات الدولية وتعزيز فرص الحوار. وأثنى بن زايد على جهود قبرص في دعم القضايا الإنسانية، لا سيما في قطاع غزة، مؤكداً التزام الإمارات بتعزيز التعاون الإنساني مع الأطراف الدولية لضمان الاستقرار الإقليمي.

- **«البنك الدولي» يحافظ على توقعاته لنمو اقتصاد الإمارات عند 4.1% في 2025**

أبقى البنك الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد الإماراتي عند 3.3% في 2024، مدفوعاً بتوسع قوي في القطاع غير النفطي بنسبة 4.1%، خاصة في مجالات السياحة والعقارات والبناء والنقل والتصنيع. كما توقع البنك أن يواصل الاقتصاد الإماراتي النمو بنسبة 4.1% في عامي 2025 و2026، بدعم من الانتعاش في إنتاج النفط. وأشار إلى أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد نمواً متواضعاً بنسبة 1.6% في 2024، على أن يرتفع هذا النمو إلى 4.2% في الفترة بين 2025 و2026، مع استمرار قوة القطاع غير النفطي والإصلاحات التنموية في المنطقة.

دوليا

- **الاقتصاد الأمريكي يضيف وظائف أكثر من المتوقع والبطالة ترتفع إلى 4.2%**

أضاف الاقتصاد الأمريكي 227 ألف وظيفة في نوفمبر 2024، متفوقًا على التوقعات التي كانت تشير إلى إضافة 214 ألف وظيفة، وذلك بعد التعديل الإيجابي لبيانات أكتوبر التي سجلت إضافة 36 ألف وظيفة فقط. وعلى الرغم من هذا النمو في سوق العمل، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 4.2% في نوفمبر، مقارنة بـ 4.1% في أكتوبر. يعكس هذا النمو في الوظائف قوة سوق العمل الأمريكي، مع تراجع تأثير الإضرابات العمالية الكبرى والعواصف التي شهدتها البلاد في أكتوبر.

- **موافقة مجلس النواب على آلية مساندة الاقتصاد الكلي الأوروبية بقيمة مليار يورو**

وافق مجلس النواب على قرار رئيس الجمهورية رقم 400 لعام 2024، الذي يتضمن مذكرة تفاهم حول آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة بين مصر والاتحاد الأوروبي، بقيمة مليار يورو. تأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز العلاقات بين الجانبين وترقية التعاون إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وهو ما تم الإعلان عنه خلال زيارة رئيس المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى القاهرة في مارس الماضي. وقد قامت وزيرة التعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، بتوقيع المرحلة الأولى من آلية الدعم في يونيو 2024، والتي تبلغ قيمتها مليار يورو من أصل 5 مليارات يورو سيتم توفيرها حتى عام 2027. ويهدف هذا التمويل

إلـى دعـم الاقتصـاد المصـري فـي مجـالات متنوعـة مثـل الطاقـة المتجـددة والهيدروجيـن الأخضـر، ودعـم الأمـن الغذائـي، بمـا يعـزز الشـراكة الأوروبيـة فـي المجـالات التجاريـة والاسـتثمارية والاقتصاديـة.

- **نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.4% في الربع الثالث**

نما اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.4% في الربع الثالث من 2024، وفقًا للتقديرات المبدئية التي أصدرتها الوكالة الأوروبية للإحصاء (يوروستات)، مدفوعًا بزيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر والحكومة. ويعتبر هذا النمو ضعفًا مقارنةً بالربع الثاني من العام، حيث سجل نموًا قدره 0.2%. على أساس سنوي، تحسن معدل النمو إلى 0.9% من 0.5% في الربع السابق. كما أظهرت البيانات أن إنفاق الأسر ارتفع بنسبة 0.7%، بينما ارتفع إنفاق الحكومة بنسبة 0.5%. ومع ذلك، كان صافي التجارة الخارجية سالبًا، مما قلل من النمو الإجمالي بمقدار 0.9 نقطة مئوية، حيث تراجعت الصادرات بنسبة 1.5% بينما ارتفعت الواردات بنسبة 0.2%.

- **منظمة التعاون الاقتصادي تخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد الألماني**

خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها الاقتصادية لنمو الاقتصاد الألماني، حيث توقعت أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% فقط في عام 2025، بعد أن لم يشهد تغيراً ملحوظاً هذا العام. يأتي هذا التعديل بعد أقل من ثلاثة أشهر

من توقع المنظمة نمواً بنسبة 1% للاقتصاد الألماني في 2025. كما توقعت المنظمة أن يشهد الاقتصاد الألماني تحسناً طفيفاً في عام 2026، حيث يُتوقع أن ينمو بنسبة 1.2%. تعكس هذه التوقعات المعاناة المستمرة للاقتصاد الألماني، في وقت يعاني فيه من ضعف الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين بسبب الغموض المرتبط بالتمويل وتطبيق تقنيات الإنتاج الصديقة للبيئة. كما تضرر النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الأجنبي. من ناحية أخرى، توقعت المنظمة أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% خلال العامين المقبلين، مع تسجيل نمو في اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 1.3% في 2025 و1.5% في 2026.

- **توقعات بخفض الفائدة الأوروبية بوتيرة أسرع حتى يونيو 2025**

توقع استطلاع للرأي أجرته بلومبرج أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا في السابق، بهدف دعم الاقتصاد الذي يواجه نموًا أضعف وتضخمًا. يتوقع الخبراء خفض الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعات السياسة النقدية القادمة، مما سيرفع سعر الفائدة على الودائع إلى 2٪ بحلول يونيو 2025. في السابق، لم يتوقع المحللون وصول الفائدة إلى هذا المستوى إلا بعد عام، تأتي هذه التوقعات في وقت تواجه فيه منطقة اليورو تحديات اقتصادية، حيث يعاني قطاع الخدمات من مشاكل، ويواجه الاقتصاد العالمي تزايدًا في المخاطر الجيوسياسية. وتعتبر السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي جزءًا من استجابته لمشاكل اقتصادية داخلية وخارجية، على الرغم من أن غالبية المحللين يتوقعون سياسة تدريجية في خفض الفائدة.

- **توقعات «QNB» بشأن الاقتصاد العالمي بعد فوز ترامب**

رغم المخاوف من تأثير ولاية ثانية للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب على النمو والتضخم، توقع بنك قطر الوطني «QNB» اعتدال نمو الاقتصاد العالمي واستمرار انخفاض التضخم، مدعومًا باستقرار أسعار السلع الأساسية. أشار البنك إلى أن معظم السلع الأساسية الدورية أصبحت مستقرة وأقل من ذروتها السابقة، مع تراجع نسبة أسعار النحاس إلى الذهب، مما يعكس عدم وجود ضغوط اقتصادية مفرطة.

كما أضاف البنك أن فوز ترامب وسط سيطرة الجمهوريين على الكونغرس يثير تساؤلات حول تأثير السياسات المثيرة للجدل مثل التعريفات الجمركية والمواقف المالية على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، أشار التقرير إلى أن أسعار السلع الأساسية لا تزال أقل من ذروتها في مايو 2022، مما يشير إلى استمرار انخفاض التضخم. وأضاف أن استقرار الأسعار، خاصة المعادن مثل النحاس، يعكس تحسنًا في النمو في الأسواق الناشئة، وخاصة الصين، ووفقًا لتحليل البنك، فإن الأسعار المرتفعة للذهب تشير إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية، في حين أن أسعار الفضة أقل من مستوياتها المرتفعة، مما يشير إلى أن التضخم والنمو ليسا في حالة تسارع كبير.

معلومة مصورة

”

تحويلات المصريين العاملين بالخارج ترتفع بنسبة 84% في الربع الثالث من عام 2024 مقابل نفس الربع للعام الماضي، تشكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم المصادر الحيوية للعملة الصعبة في الاقتصاد المصري، حيث تلعب دورًا مهمًا في دعم احتياطي النقد الأجنبي وتحفيز النمو الاقتصادي. تساهم هذه التحويلات في تخفيف العجز في الميزان التجاري وزيادة قدرة الحكومة على تمويل مشروعاتها التنموية. فضلًا عن ذلك، فهي تُعد مصدرًا مستدامًا للدخل للكثير من الأسر المصرية، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستهلاك المحلي. في ضوء ذلك، فإن ذلك النمو يُعتبر مؤشرًا إيجابيًا على قدرة المصريين في الخارج على الحفاظ على استقرار تدفق التحويلات رغم التحديات الاقتصادية العالمية، مما يعكس ثقتهم في استدامة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة الأزمات.

“

تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليار دولار)

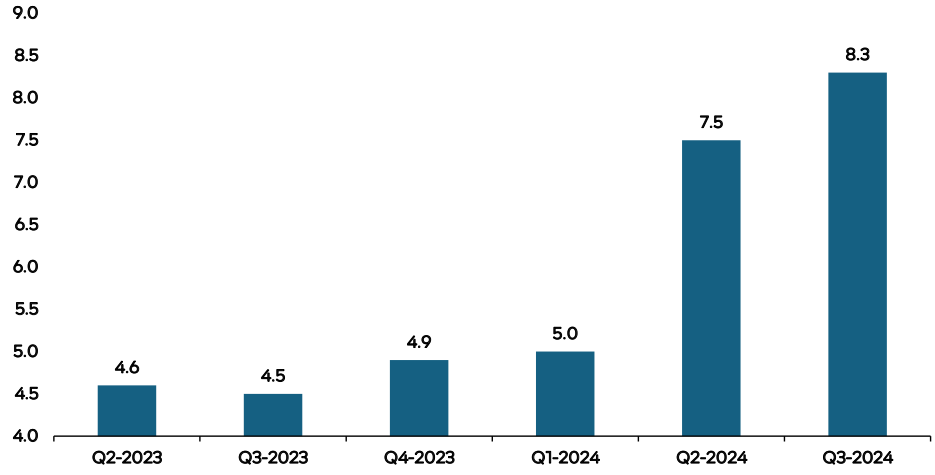

مصدر البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

مقالات تحليلية

الجنيه المصري والدولار: إلى أين

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الجنيه المصري تراجعًا مستمرًا مقابل الدولار الأمريكي في الفترة الأخيرة، حيث يتداول حاليًا عند حوالي 50 جنيهًا مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى له منذ أن سمحت مصر بهبوطه بنحو 40% في مارس الماضي، في مسعى لجذب التمويل الأجنبي ووقف الأزمة الاقتصادية التي استمرت لأكثر من عامين. هذا التراجع يثير قلقًا متزايدًا لدى المواطنين والأسر المصرية وكذلك الأوساط الاقتصادية والمالية.

ويُعد هذا الضعف في قيمة الجنيه نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل المعقدة التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد المصري وحياة المواطن، حيث شهد الجنيه انخفاضًا ملحوظًا أمام الدولار في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس التحديات الاقتصادية الهيكلية العميقة التي تواجهها مصر.

وتتعدد الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة الجنيه المصري، وتتداخل هذه الأسباب مما يجعل الوضع أكثر تعقيدًا. فمن بين العوامل الخارجية والداخلية، كانت مصر، كدولة ناشئة، على وشك

البدء في سياسة التوسع والتيسير النقدي قبل اندلاع الأزمات، إلا أن هذه السياسة تراجعت، مما أثر سلبًا على الاقتصاد، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك قيمة الجنيه.

ويرى العديد من الخبراء أن ضعف الجنيه يعود إلى مجموعة من الأسباب المتشابكة، مثل السياسات الاقتصادية غير المستدامة، والعجز المزمن في الميزانية، والاعتماد الكبير على الواردات. وفيما يلي نستعرض أبرز الأزمات والآثار الجانبية والنتائج السلبية على الاقتصاد المصري.

الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري

مرت العديد من الاقتصادات العالمية في السنوات الأخيرة بأزمات اقتصادية متعاقبة، كان لها تأثيرات كبيرة على الأسواق الناشئة، بما فيها مصر. تبدأ هذه الأزمات بجائحة كورونا (COVID-19) التي اجتاحت العالم في عام 2020. إذ تسببت الجائحة في توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، وأثرت بشكل خاص على الدول الناشئة التي لم تكن مهيأة لمواجهة هذه التداعيات. وقد زاد من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية زيادة معدلات التضخم، مما أسهم في ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. ومع تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة، هربت رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، ومنها مصر، مما وضع ضغوطاً شديدة على قيمة الجنيه المصري.

بعد ذلك، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية التي زادت من تعقيد الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة والسلع الأساسية. هذه الحروب والتوترات السياسية في الشرق الأوسط أسهمت في زيادة أسعار الطاقة بشكل ملحوظ، مما وضع مزيدًا من الضغط على الاقتصاد المصري.

الآثار الجانبية للأزمات على الاقتصاد المصري

تأثرت مصر بشكل كبير بهذه الأزمات العالمية، حيث واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات كان تجاوز العجز التجاري قدرة الاقتصاد على تمويله، مما زاد من الطلب على الدولار لسداد المستحقات الخارجية. كما أدى ارتفاع الدين الخارجي إلى زيادة العبء على الميزانية المصرية، حيث يذهب جزء كبير من الإيرادات لسداد أقساط وفوائد الديون. وفي ظل عدم استقرار معدلات التضخم، فقد تآكلت القوة الشرائية للجنيه المصري، مما جعله أقل جذبًا للمستثمرين.

أما من ناحية الإنتاجية، فقد شهدت مصر تراجعًا كبيرًا في هذا المجال، مع استمرار الاعتماد على الواردات بشكل كبير خاصة في السلع الأساسية والوسيطة، مما زاد من الطلب على الدولار. وبجانب ذلك، تأثرت موارد الدولة من العملات الصعبة بسبب توترات الشرق الأوسط، التي أثرت سلبًا على قناة السويس والسياحة المصرية.

النتائج السلبية للأزمات على الاقتصاد المصري

تترتب على الأزمات الاقتصادية العديد من النتائج السلبية على مختلف المستويات الاقتصادية في مصر. أولاً، شهد الاحتياطي

النقدي الأجنبي في مصر ضغوطًا متزايدة بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة خدمة الدين الخارجي، فضلاً عن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة. كما أدت أزمة ضعف الجنيه المصري إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما ساهم في زيادة معدلات التضخم، مما أثر بشكل مباشر على المواطنين ذوي الدخل المحدود.

من جانب آخر، فقد تأثرت المدخرات المصرية سلبًا، حيث فقد المواطنون قيمة مدخراتهم بالجنيه المصري، مما قلل من قدرتهم الشرائية. وزيادة أسعار الفائدة ساهمت في زيادة تكلفة الاقتراض سواء على الشركات أو الأفراد، مما أسهم في تثبيط النشاط الاقتصادي. كما دفع ضعف الجنيه المصري العديد من المستثمرين الأجانب إلى سحب استثماراتهم، مما أدى إلى نقص في السيولة الأجنبية في السوق المصري.

أخيرًا، شهدت قطاعات اقتصادية مهمة مثل الصناعة والزراعة والسياحة تراجعًا كبيرًا في الإنتاجية نتيجة لضعف الجنيه المصري، مما زاد من تكاليف الإنتاج وقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

هبوط الجنيه المصري: الأسباب والتوقعات المستقبلية

في الآونة الأخيرة، شهد الجنيه المصري تراجعًا ملحوظًا ليصل إلى قرابة 50 جنيهًا مقابل الدولار الأمريكي، بعد أن كان قد شهد تحسنًا طفيفًا ليصل إلى 47 جنيهًا للدولار نتيجة لقرار تعويم الجنيه في وقت سابق. يرجع هذا الهبوط إلى عاملين رئيسيين، الأول هو تخفيف القيود التي فرضها البنك المركزي المصري على تدبير

الـدولار لأغـراض الاسـتيراد، أمـا الثانـي فيتمثـل فـي هشاشـة ثقـة المسـتثمرين فـي اقتصـادات الأسـواق الناشـئة.

فيمـا يخـص السـبب الأول، فقـد قـرر البنـك المركـزي المصـري تخفيـف القيـود التـي كانـت مفروضـة علـى الشـركات الراغبـة فـي شـراء العـملات الأجنبيـة لاسـتيراد السـلع غيـر الأساسـية. فقـد كان يتطلـب الحصـول علـى موافقـة مسـبقة مـن البنـك المركـزي، ولكـن تـم السـماح للبنـوك بالتعامـل بحريـة أكبـر فـي توفيـر الـدولار لعملائهـا، ممـا سـاهم فـي زيـادة تدفـق العملـة الأجنبيـة. هـذا القـرار جـاء بالتزامـن مـع المراجعـة الدوريـة لصنـدوق النقـد الدولـي للاقتصـاد المصـري، ممـا زاد مـن الضغـوط علـى الجنيـه المصـري.

أمـا السـبب الثانـي، فيتمثـل فـي انخفـاض ثقـة المسـتثمرين فـي الأسـواق الناشـئة بشـكل عـام فـي ظـل الظـروف الجيوسياسـية الراهنـة. فبسـبب المخاطـر المرتبطـة بالأوضـاع العالميـة، فضّـل العديـد مـن المسـتثمرين تحويـل اسـتثماراتهم إلـى عـملات أكثـر اسـتقرارًا، ممـا دفعهـم لسـحب الأمـوال مـن مصـر وتحويلهـا إلـى الـدولار الأمريكـي أو نقلهـا إلـى أسـواق أخـرى. وقـد بلغـت التدفقـات الخارجيـة خلال شـهر نوفمبـر 2024 مـا بيـن 250 إلـى 300 مليـون دولار، ممـا وضـع ضغوطًـا إضافيـة علـى الجنيـه المصـري. وبحسـب التقاريـر، كان هـذا المسـتوى مـن التدفقـات هـو الأعلـى علـى الإطلاق، مـع تسـجيل أكبـر يـوم انخفـاض لقيمـة الجنيـه منـذ 6 مـارس 2024.

توقعات تحريك الجنيه مقابل الدولار الأمريكي

أثارت تصريحات رئيس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، بشأن مرونة سعر صرف الجنيه العديد من التوقعات بتحرك الجنيه في المستقبل القريب. خلال لقاء صحفي، أكد مدبولي أن الحكومة ملتزمة بسياسة مرونة سعر الصرف، مشيرًا إلى أن «سعر صرف الجنيه قد يشهد ارتفاعًا أو انخفاضًا في حدود 5% خلال الفترة المقبلة». هذه التصريحات أثارت قلقًا لدى المواطن المصري، الذي بدأ يشعر بآثار الغلاء المرتبط بتقلبات العملة. كما أثار ذلك القلق أيضًا في القطاع الاقتصادي، بما في ذلك الإنتاجي والتجاري، نتيجة للتغيرات المحتملة في قيمة الجنيه.

وفي هذا السياق، سجل الجنيه المصري انخفاضًا جديدًا بنسبة تقارب 5% خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2024، ليصل الدولار إلى 50 جنيهًا في البنوك. هذا التراجع المتواصل يعكس ضعف الجنيه في مواجهة العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية.

التحوط وحركة الجنيه أمام الدولار

من جانب آخر، أصبحت العقود الآجلة للجنيه المصري مقابل الدولار أداة مهمة في إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات العملة. التحوط هو استراتيجية يستخدمها المستثمرون لتقليل المخاطر المرتبطة بالتحركات المفاجئة للأسعار، ويهدف إلى تقييد الخسائر المحتملة في حالات تقلبات السوق غير المتوقعة. في الآونة الأخيرة، شهدت الأسواق المالية في مصر تطورًا كبيرًا في هذه الآلية، حيث أصبح من الممكن

للمستثمرين التحوط ضد تقلبات الجنيه مقابل الدولار من خلال شراء عقود لتثبيت السعر لفترة تصل إلى عام واحد.

عند مقارنة أسعار عقود التحوط من 14 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2024، نجد أن حركة الجنيه أمام الدولار كانت متوافقة مع أسعار التحوط. فبحسب البيانات من البنوك الاستثمارية، ارتفعت أسعار عقود التحوط من 60.50 إلى 63 جنيهًا للدولار على المدى الطويل (12 شهرًا)، مما يعكس تزايد المخاوف من تقلبات الجنيه. كما أن التحوط على المدى القصير أظهر توافقًا مع الأسعار في السوق الفعلي، حيث تراوحت أسعار الدولار بين 50.11 إلى 50.3 جنيهًا، مما يعكس واقع السوق في تلك الفترة.

في ظل التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية، من المرجح أن يستمر الجنيه المصري في مواجهة ضغوطات تؤثر على قيمته مقابل الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من محاولات الحكومة لتعزيز مرونة سعر الصرف، فإن هشاشة الثقة في الاقتصاد المصري والمخاطر الجيوسياسية تمثل عوامل رئيسية في تقلبات العملة. تظل التوقعات بأن يشهد الجنيه تحركات إضافية خلال الفترة القادمة، مع استمرار التحديات المتعلقة بتدفقات رأس المال وتقلبات الأسواق العالمية.

عرض التحوط 14 نوفمبر 2024 وفقا للبنوك الاستثمارية

المدة	سعر الشراء	سعر البيع
شهر	50.1170	50.3708
3 أشهر	51.7738	52.3243
6 أشهر	54.0137	55.0719
9 أشهر	55.8963	57.8501
12 أشهر	57.5511	60.5673

عرض التحوط 21 نوفمبر 2024 وفقا للبنوك الاستثمارية

المدة	سعر الشراء	سعر البيع
شهر	50.3998	50.6725
3 أشهر	52.0215	52.7237
6 أشهر	54.2928	55.8156
9 أشهر	56.1808	59.1014
12 أشهر	57.8324	62.5445

عرض التحوط 28 نوفمبر 2024 وفقا للبنوك الاستثمارية

المدة	سعر الشراء	سعر البيع
شهر	50.3839	50.6525
3 أشهر	51.9871	52.6187
6 أشهر	54.3193	55.8035
9 أشهر	56.2348	59.1492
12 أشهر	57.7358	61.5793

عرض التحوط 5 ديسمبر 2024 وفقا للبنوك الاستثمارية

المدة	سعر الشراء	سعر البيع
شهر	50.7259	50.9869
3 أشهر	52.3401	52.9553
6 أشهر	54.7597	56.1466
9 أشهر	56.6509	59.5862
12 أشهر	58.1765	63.0804

الخلاصة

تعد أزمة تراجع الجنيه المصري تحديًا كبيرًا للاقتصاد المصري، ويتطلب الأمر تضافر جهود الحكومة، القطاع الخاص، والمواطنين للخروج من هذه الأزمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. من الضروري أن تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة، مثل تعزيز تنويع الاقتصاد، جذب الاستثمارات، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وعند النظر إلى الواقع، نجد أنه من خلال خطوات واضحة ومدروسة من جانب الدولة، يصبح الأمر مجرد مسألة وقت لحل بعض القضايا المتعلقة بالاقتصاد المصري، والوصول إلى رؤية واضحة بشأن مسار الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي.

مقالات تحليلية

أوبك بلس: سياسة الاستقرار في مواجهة التحديات

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

يشكل تحالف «أوبك بلس» دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار في سوق النفط العالمية، رغم تعرضه لانتقادات تُستند غالبًا إلى تحليلات غير مكتملة أو تفسير خاطئ لأهدافه. ورغم هذه الانتقادات، يظل التحالف قوة فاعلة تسعى لتحقيق توازن مستدام في السوق لصالح كل من المنتجين والمستهلكين. منذ العام الماضي، تواصل دول التحالف تطبيق سياسة تقليص الإنتاج طوعًا، كجزء من استراتيجية مشتركة تهدف إلى تحقيق التوازن في السوق ومواجهة التراجع في الطلب العالمي على النفط.

تستمر «أوبك بلس» في تخفيض مستويات الإنتاج بشكل طوعي. ولكن ما الذي يدفع هذا التحالف إلى خفض الإنتاج؟ هل يهدف ذلك إلى ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين، أم هو جزء من تنظيم السوق بشكل عام؟ إن الحفاظ على أسعار عادلة ومتوازنة يعد أحد العناصر الأساسية لضمان استدامة سوق النفط العالمي، خصوصًا في ظل الأزمات المتكررة والحاجة المستمرة إلى تمويل عمليات استخراج واستكشاف النفط.

وفي خطوة تدعم استقرار السوق، قرر تحالف «أوبك بلس» تمديد تخفيضات الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2026، بدلاً من نهاية العام المقبل. كما قررت ثماني دول من الأعضاء المشاركين في هذه التخفيضات الطوعية، تمديد خطط خفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا لمدة ثلاثة أشهر، حتى نهاية مارس 2025. تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز استقرار السوق النفطي، مع إمكانية تعديل أو وقف سياسة الخفض المؤقت بناءً على تغيرات ظروف السوق.

من المهم ملاحظة أن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل نتائج هذه القرارات، حيث تسعى الدول الأعضاء دائمًا لتحقيق مصالحها بما لا يضر استقرار أسواق النفط العالمية. في هذا السياق، يظهر أن الهدف الاستراتيجي لتحالف «أوبك بلس» يكمن في الاستثمار في السعة الإنتاجية الفائضة للنفط الخام، بهدف استخدامها لمواجهة أي صدمات مستقبلية وضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل.

قرارات تحالف أوبك بلس:

عُقد اجتماعين افتراضيين مؤخرًا، الأول هو الاجتماع الوزاري رقم 38 للدول الأعضاء في «أوبك» والدول المشاركة من خارجها، حيث عبّرت الدول المشاركة في إعلان التعاون النفطي عن شكرها البالغ للمملكة العربية السعودية على قيادتها الاستثنائية والتزامها المستمر باستقرار سوق النفط العالمية. أما الاجتماع الآخر، الذي عُقد على هامش الاجتماع الوزاري، فقد ضم الدول الثماني الأعضاء في «أوبك بلس»: السعودية، روسيا، العراق، الإمارات،

الكويت، كازاخستان، الجزائر وسلطنة عمان، التي كانت قد أعلنت سابقًا عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023.

يمكن تلخيص نتائج الاجتماعين في النقاط التالية:

- تمديد التخفيضات الطوعية: تم تمديد الخفض الطوعي البالغ 1.65 مليون برميل يوميًا، الذي تم الإعلان عنه في أبريل 2023، حتى نهاية ديسمبر 2026.

- تمديد التخفيضات العامة: تم تمديد تخفيضات الإنتاج من قِبل التحالف ككل بمقدار مليوني برميل يوميًا لمدة عام إضافي، حتى نهاية 2026.

- تمديد التعديلات الطوعية: قررت الدول الثماني تمديد التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، التي تم الإعلان عنها في نوفمبر 2023، حتى نهاية مارس 2025، بدلاً من مطلع العام المقبل. وسيتم بعد ذلك إعادة كميات هذه التعديلات تدريجيًا على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2026، أي على مدار 18 شهرًا بدلاً من 12 شهرًا كما كان مقررًا سابقًا، وذلك بهدف دعم استقرار السوق.

- زيادة إنتاج الإمارات: تم السماح للإمارات بزيادة إنتاجها بمقدار حوالي 300 ألف برميل يوميًا ابتداءً من أبريل 2025 وحتى نهاية سبتمبر 2026، بدلاً من خطة سابقة كانت تشير إلى بدء هذه الزيادة في يناير 2025.

- تمديد مدة التقييم: تم تمديد مدة التقييم حتى بداية نوفمبر 2026، مع الاسترشاد بهذا التقييم لتحديد مستويات الإنتاج لعام 2027.

دلالات قرار تمديد سياسة الخفض:

يأتي قرار تمديد سياسة خفض الإنتاج من قِبل تحالف «أوبك بلس» في وقت حساس يتزايد فيه التصعيد الجيوسياسي عالميًا، مما يعكس محاولات لضمان استقرار أسعار النفط وسط مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي. هذا القرار يثير تساؤلات حول كونه خطوة استباقية أو احترازية تهدف إلى مواجهة تداعيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة. ولتحليل دلالات هذا التحرك، يجب الإجابة عن بعض الأسئلة الجوهرية:

- هل نمو الطلب على النفط في النصف الثاني من العام أقل من المتوقع؟ إذا كان الأمر كذلك، قد يُعتبر القرار بمثابة ضربة استباقية للأحداث القادمة في السوق.

- هل هناك ضبابية في الأسواق بسبب تداعيات الانتخابات الأمريكية الأخيرة، وفوز دونالد ترامب؟ إن الاحتمالات المرتبطة بالركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تباطؤ الانتعاش في الصين، قد تجعل هذا التحرك خطوة احترازية.

- هل الهدف النهائي من هذا القرار هو منع انخفاض الأسعار أم رفعها؟ يتعين توجيه هذا السؤال لفهم دوافع «أوبك بلس» في سعيها لتحقيق استقرار الأسعار العالمية.

في هذا السياق، يشير قرار تمديد سياسة الخفض إلى التزام مستمر من الدول الأعضاء في تحالف «أوبك بلس» باستقرار سوق النفط، مع الحرص على تقديم توجيه وشفافية على المدى الطويل. كما يعكس القرار نهج التحالف القائم على الحيطة والاستباقية والوقاية في التعامل مع المخاطر المحتملة في الأسواق النفطية.

من جهة أخرى، تتعدد العوامل التي ضغطت على أسعار النفط مؤخرًا. فبجانب الطلب الضعيف من الصين، شهدت السوق زيادة في الإنتاج من دول غير أعضاء في «أوبك بلس»، مثل البرازيل والأرجنتين. وقد قامت «أوبك» بتعديل توقعاتها لنمو الطلب في عام 2025 إلى نحو 1.54 مليون برميل يوميًا، بعد أن كانت تتوقع 1.85 مليون برميل في يوليو 2024. مقارنة بتقديرات أخرى من وكالات الطاقة، فإن هذه التوقعات تتجاوز تقديرات وكالة الطاقة

الدولية (حوالي 990 ألف برميل يوميًا) وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (حوالي 1.22 مليون برميل يوميًا) وشركة ريستاد إنرجي (حوالي 1.1 مليون برميل يوميًا).

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة تطورًا مهمًا في إنتاج النفط من ليبيا، حيث استعادت البلاد معدلات الإنتاج بعد أزمة سياسية قصيرة. وقد ارتفع إنتاج ليبيا إلى حوالي 1.422 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عشر سنوات، متجاوزًا الهدف المعلن لشركة النفط الوطنية الليبية. وهذا يشير إلى أن تحالف «أوبك بلس» يتعامل مع زيادة في الإنتاج العالمي من خارج أوبك، ما يستدعي المزيد من السياسات الاستباقية للحفاظ على توازن السوق وضمان استقرار الأسعار.

في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يؤدي عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض إلى تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري، خاصة النفط الصخري. وقد ركز ترامب خلال حملته الانتخابية على زيادة عمليات التنقيب والحفر، في خطوة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي. كما قدم مرشحه لمنصب وزير الخزانة، سكوت بيسنت، خطة اقتصادية تستهدف زيادة إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 3 مليون برميل يوميًا من النفط الخام. تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية عالميًا من حيث احتياطيات النفط، مما يعزز دورها كمصدر رئيسي للطاقة على مستوى العالم.

في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يؤدي عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض إلى تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري، خاصة النفط الصخري. وقد ركز ترامب خلال حملته الانتخابية على زيادة عمليات التنقيب والحفر، في خطوة تهدف إلى تعزيز الإنتاج

المحلي. كما قدم مرشحه لمنصب وزير الخزانة، سكوت بيسنت، خطة اقتصادية تستهدف زيادة إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 3 مليون برميل يوميًا من النفط الخام. تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية عالميًا من حيث احتياطيات النفط، مما يعزز دورها كمصدر رئيسي للطاقة على مستوى العالم.

في ضوء ما تقدم، من المهم تصحيح المفهوم الشائع بأن تحالف أوبك بلس يسعى إلى التلاعب بأسعار النفط لتحقيق مصالح خاصة. إن الهدف الأساسي للتحالف هو تحقيق توازن في سوق النفط، مما يساعد في تقليل التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي وتعرقل الاستثمارات في إنتاج النفط الخام. من خلال هذه السياسة، يسعى تحالف أوبك بلس إلى ضمان الاستقرار على المدى الطويل، مما يعود بالفائدة على كل من المنتجين والمستهلكين.

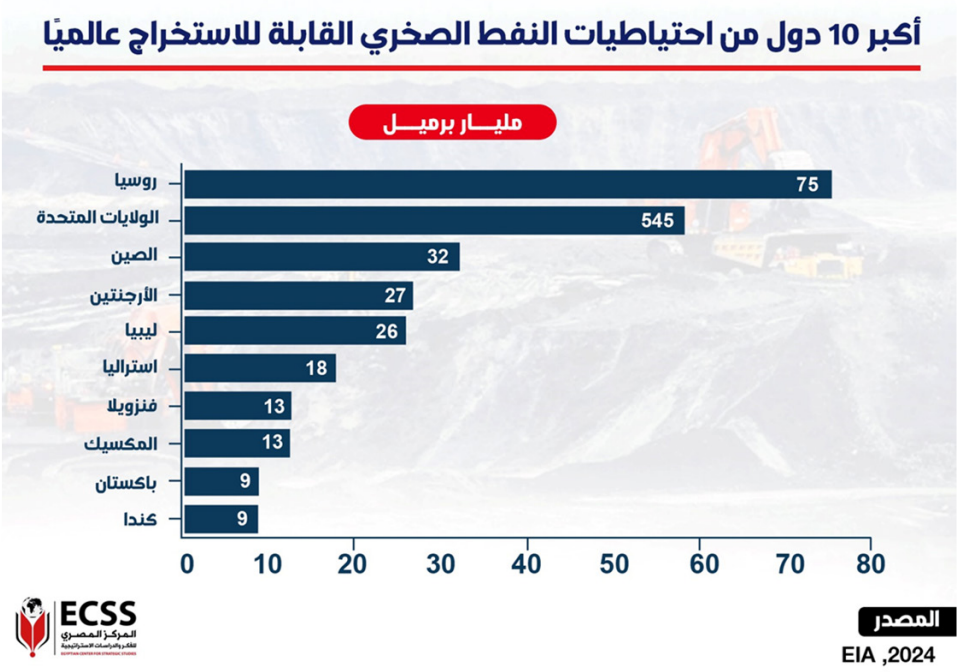

مـن المتوقـع أن تظـل أسـعار النفـط الخـام فـي نطاقهـا الحالـي حتـى الربـع الأول مـن عـام 2025، نظـرًا للمخاطـر المتزايـدة المرتبطـة بالاتجاهـات المسـتقبلية للأسـعار بسـبب الاضطرابـات الجيوسياسـية والصراعـات الحاليـة والأزمـة الاقتصاديـة العالميـة، التـي تمثـل عوامـل رئيسـية فـي تشـكيل ملامـح السـوق النفطـي العالمـي. إلا أن التنبـؤ بتوجهـات التوتـرات فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، إلـى جانـب السياسـة النفطيـة الأمريكيـة فـي ظـل ولايـة ترامـب الجديـدة، مـا زال أمـرًا غيـر ممكـن.

رغـم الدوافـع السياسـية والاقتصاديـة وراء القـرارات المتعلقـة بأسـعار النفـط، فـإن الهـدف الرئيـس مـن تخفيضـات الإنتـاج هـو دعـم أسـعار النفـط الخـام ومنـع حـدوث انخفاضـات حـادة فيهـا، ممـا يوفـر دعمـاً قويـاً للسـوق فـي الأشـهر المقبلـة. بنـاءً علـى ذلـك، كانـت الأسـواق النفطيـة فـي حاجـة ماسـة إلـى إجـراءات لتنشـيطها، ويُعتبـر قـرار التمديـد خطـوة تعـزز مـن حوافـز السـوق، مؤكـدةً قـدرة تحالـف أوبـك بلـس علـى تأجيـل إعـادة إمـدادات النفـط إلـى الأسـواق.

إضافـة إلـى ذلـك، فـإن هنـاك رغبـة محـدودة فـي دفـع أسـعار النفـط الخـام إلـى مسـتويات مرتفعـة بشـكل كبيـر، وذلـك بالنظـر إلـى العوامل الأساسـية لعـرض النفـط وطلبـه، حيـث إن أي تغيـر جـذري فـي الأسـعار قـد يـؤدي إلـى تراجـع التحالـف عـن التخفيضـات المقـررة. ومـن الناحيـة الأخـرى، فـإن الأسـعار الحاليـة تُعتبـر منخفضـة جـدًا، خاصـةً فـي ظـل الضغـوط الجيوسياسـية والاقتصاديـة، أو حـالات عـدم الاسـتقرار فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، ممـا يعنـي أن الأسـعار كانـت لتكـون أعلـى بحوالـي 10 دولارات للبرميـل فـي الظـروف الطبيعيـة. تاريخيًـا، شـهدت أسـعار النفـط تأثيـرات كبيـرة جـراء الصراعـات والاضطرابـات الجيوسياسـية.

هل النطاق السعري الحالي مناسب لتحالف أوبك بلس؟

بشكل عام، من المعتاد أن تسعى بعض الدول الكبرى المنتجة للنفط إلى رفع الأسعار النفطية، إلا أن دول أوبك لم تفضل تاريخيًا فترات طويلة من الأسعار المرتفعة، إذ تدرك أن ذلك قد يؤدي إلى تقليص الطلب على نفطها ويضر بمصالحها على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، اتبع تحالف أوبك بلس سياسة إبقاء ملايين البراميل من النفط تحت الأرض لتجنب إغراق الأسواق في ظل انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، وهو ما بدأ منذ مايو 2020. تجدر الإشارة إلى أن تحالف أوبك بلس لا يستهدف تحديد الأسعار على أساس سنوي، بل يركز على الحد من التقلبات الكبيرة في المخزونات النفطية.

بناءً على ذلك، يُعتبر النطاق السعري بين 80 إلى 85 دولارًا للبرميل هو الأنسب لكل من المنتجين والمستهلكين، حيث يحقق توازنًا بين العرض والطلب. ومع ذلك، فإن تجاوز سعر 85 دولارًا قد يشجع الإنتاج خارج إطار أوبك بلس، وهو ما يعد غير مرغوب فيه بالنسبة لدول التحالف. من ناحية أخرى، فإن الأسعار التي تقل عن 75 دولارًا لا تفي بالغرض الاقتصادي لأوبك بلس، حيث إنها لا تخدم معادلة السعر والكمية مقارنةً بما تخفضه التحالف يوميًا.

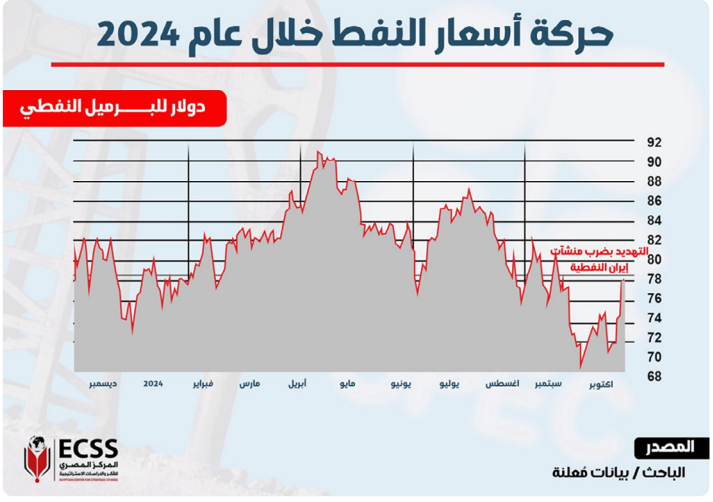

في ضوء ما تقدم، لا تشكل الأسعار الحالية مشكلة كبيرة بالنسبة للدول الكبرى المنتجة للنفط في تحالف أوبك بلس، مثل المملكة العربية السعودية وروسيا. إذ لا تزال الأسواق العالمية مفتوحة بشكل كبير للاستثمار داخل السعودية ودول أخرى. أما بالنسبة للاعبين الآخرين في التحالف مثل إيران والعراق ونيجيريا، فإن الوضع أكثر إلحاحًا، حيث يعانون من تحديات كبيرة تتعلق بزيادة الإنتاج أو الوصول إلى الأسواق العالمية. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية وعدم توافر القدرة الإنتاجية اللازمة، كما يظهر في الشكل التالي الذي يوضح القدرة الإنتاجية الفائضة لبعض دول التحالف النفطي.

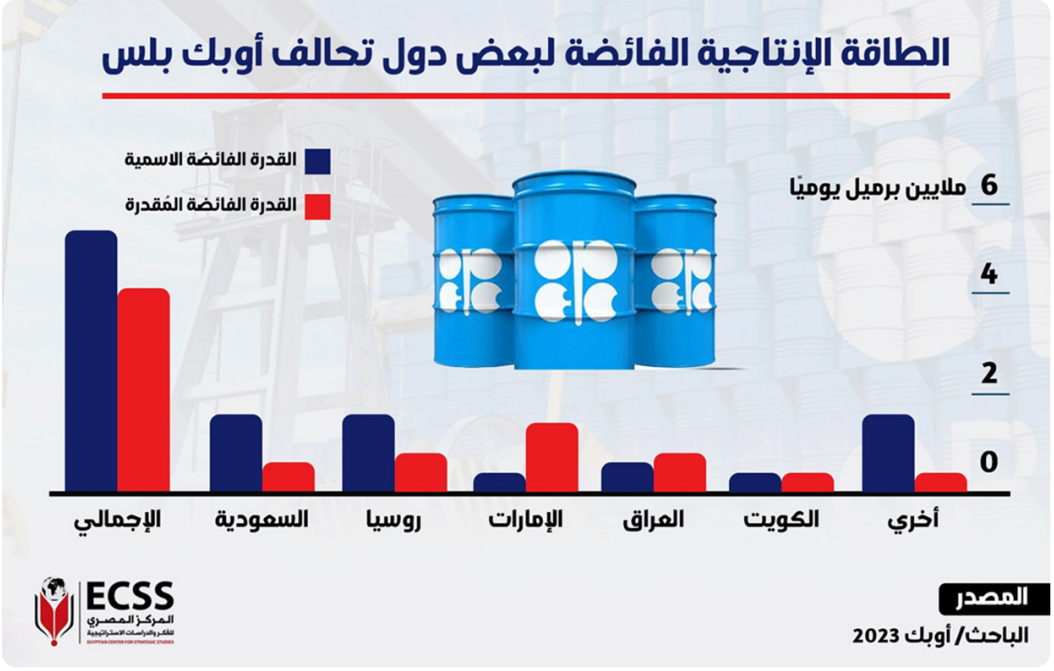

بالنظر إلى موسكو، ورغم استمرار العقوبات المفروضة عليها، فإن روسيا، التي تعد واحدة من أبرز الدول النفطية في تحالف أوبك بلس، لم تتعرض لضرر كبير بعد. إذ أن مستويات الأسعار الحالية

تعد جذابة للغاية، خصوصًا في ظل استمرار الطلب الآسيوي، وخاصة من الصين، على النفط الروسي. ومع ذلك، إذا تغيرت هذه العوامل، فإن هناك احتمالية كبيرة لزيادة الضغوط التي قد تؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط.

ولتحقيق أي تغييرات في اتفاقية خفض الإنتاج، سيحتاج الأمر إلى قفزة مفاجئة وكبيرة في الطلب العالمي على النفط الخام. ومن هنا، يمكن القول إن دول تحالف أوبك بلس ليست المسؤولة عن التقلبات الملحوظة في مستويات الأسعار الحالية. فهناك العديد من العوامل التي أسهمت بشكل رئيسي في زيادة أسعار الطاقة العالمية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد تداعيات الحرب على غزة (توترات الشرق الأوسط). إن هذه العوامل ستبقي أسواق النفط العالمية مهددة بالمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية حتى يتم الوصول إلى حالة من الاستقرار في مناطق المنابع النفطية الحيوية.

بوجه عام، يمكن القول إن أسواق النفط العالمية اعتادت على تدخل تحالف أوبك بلس كمنتج مرجح، حيث يسهم في الحفاظ على توازن الأسعار في حال تراجعت لفترات طويلة عن المعدلات التوازنية. وفي النهاية، يواجه تحالف أوبك بلس تحديًا كبيرًا في المستقبل، يتمثل في موازنة استراتيجيته بين دعم الأسعار والحفاظ على حصته في السوق في ظل المنافسة المتزايدة من المنتجين خارج أوبك، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

مقالات تحليلية

مصر الأولى إقليميًا في رقابة الموازنة وتحقيق الشفافية العالمية

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استضافت مصر في يومي 3 و4 ديسمبر المؤتمر رفيع المستوى الذي نظمه مركز الدعم الفني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي. جاء هذا المؤتمر بمناسبة الاحتفال بمرور 20 عامًا على بدء عمل المركز في المنطقة من مقره في لبنان. وقد جمع المؤتمر ممثلين عن العديد من الدول والمنظمات الدولية لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية الراهنة، فضلاً عن استعراض أبرز إنجازات المركز في دعم البلدان العربية في مجالات السياسة المالية والاقتصادية. يعد هذا الحدث خطوة مهمة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الدعم الفني والاقتصادي، ويسهم في تعزيز قدرات الدول العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة.

ما هو مركز الدعم الفني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط؟ وما هي مجالات عمله مع مصر؟

مركز الدعم الفني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) هو مشروع تعاوني تأسس في أكتوبر 2004 بين صندوق النقد

الدولي والدول الأعضاء والشركاء التنمويين الثنائيين ومتعددي الأطراف. يهدف المركز إلى مساعدة الدول الأعضاء في تطوير السياسات العامة والمؤسسات التي تعزز النمو الشامل والمستدام، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين. يعمل المركز على توفير الدعم الفني والتقني من خلال تقديم المشورة وتنظيم ورش العمل والندوات لتطوير القدرات المؤسسية في الدول الأعضاء.

فيما يتعلق بمصر، يعمل المركز بشكل وثيق مع البنك المركزي المصري ووزارة المالية لتقديم الدعم الفني في مجالات متعددة. من أبرز هذه المجالات تحسين كفاءة الإنفاق العام، اتباع أفضل الممارسات الضريبية، وتعزيز أداء الدين العام، بالإضافة إلى العمل على تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد. كما تعاون المركز مع البنك المركزي المصري في السنوات الماضية في مجالات حوكمة الشركات، منح التراخيص، وتعزيز الرقابة المالية والتدخل المبكر في الأزمات.

استمرارًا لهذا التعاون، يركز المركز مع البنك المركزي المصري على تعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بتمويل العمل المناخي، التكنولوجيا المالية، الخدمات البنكية الرقمية، والشمول المالي، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030. كما يقدم المركز خدمات تطوير القدرات في مجالات تنظيم ورقابة البنوك، عمليات البنوك المركزية، إدارة المال العام، ويقوم بتنظيم ورش عمل إقليمية وندوات عبر الإنترنت لمسؤولي الدول الأعضاء، ويغطي 14 دولة من بينها مصر.

بروتوكول تعاون بين مصر والمركز

خلال المؤتمر، وقعت وزارة المالية المصرية ومركز الدعم الفني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بروتوكول تعاون يهدف إلى تقديم الدعم الفني للحكومة المصرية في ثلاثة مجالات رئيسية. يتمثل الهدف الأول في تطوير السياسة المالية، بينما يركز الثاني على بناء شراكات أقوى مع دافعي الضرائب والقطاع الخاص. أما المجال الثالث فيتعلق بتعزيز جهود الحكومة في تقليل مستويات الدين العام.

يجدر بالذكر أن برنامج التسهيل الائتماني الممتد الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي لمصر، والذي تبلغ قيمته 8 مليارات دولار، يتضمن خطة لوضع الدين المصري على مسار نزولي. يهدف البرنامج إلى خفض نسبة الدين من 95.9% في عام 2023 إلى ما دون 90% بدءًا من عام 2025، وصولاً إلى أقل من 80% في عام 2026، ثم إلى 64.5% في عام 2029، وفقًا لأحدث التقديرات الصادرة عن الصندوق.

كما ستستخدم مصر 50% من حصيلة عوائد برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق هذه الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مصر نحو 12 مليار جنيه من اتفاقية تنمية منطقة رأس الحكمة الساحلية، التي وقعتها مع الجانب الإماراتي في فبراير الماضي، لتحقيق نفس الغاية في تقليل الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية.

لا تزال مشاورات المراجعة الرابعة للبرنامج مستمرة بين الجانب المصري وصندوق النقد الدولي، حيث يعرب الصندوق عن تفهم

كامل للتحديات التي تواجهها مصر، وخاصة في ظل تصاعد التوترات الإقليمية في المنطقة. وقد تجسد هذا التفهم في تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي خلال زيارتها لمصر الشهر الماضي، والتي التقت خلالها مع رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء، وعدد من وزراء الحكومة المصرية، بالإضافة إلى عدد من المستثمرين المصريين.

وفقًا لجدول البرنامج، من المتوقع أن تكتمل المراجعة خلال الشهر الجاري، وهي خطوة حاسمة تتيح لمصر الحصول على شريحة بقيمة 1.3 مليار دولار، التي سيتم صرفها بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على نتائج المراجعة.

مؤشرات إيجابية لشفافية الموازنة المصرية

استعرض المؤتمر نتائج المسح الذي أصدرته الشراكة العالمية للموازنة حول أداء موازنات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على شفافية الموازنة وإشراك المواطن في تصميم أولويات الإنفاق. الهدف من هذا المسح كان تحديد كيفية تحسين أداء الموازنات في المنطقة بما يتماشى مع احتياجات المواطنين، وذلك للعام 2023. أظهرت النتائج أهمية الشفافية في عملية إعداد الموازنة، كما أكدت ضرورة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المالية لضمان استدامة النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الشراكة العالمية للموازنة هي مؤسسة غير ربحية تأسست بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وتعمل على تحسين الأداء

المالي في دول العالم، بما في ذلك مصر. تتعاون الحكومة المصرية مع هذه المؤسسة من خلال وحدة شفافية الموازنة في وزارة المالية لتحسين أداء الموازنة العامة. يرتكز التعاون على إشراك المواطنين في تحديد أولويات الإنفاق لصالح مجالات التنمية البشرية، وضمان تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد المالية.

تهدف الشراكة العالمية للموازنة إلى تعزيز الإدارة الفعّالة والمسؤولة للأموال العامة، وضمان العدالة في توزيع الموارد بين مختلف فئات المجتمع. من خلال تعاونها مع المجتمع المدني، ومنظمي المجتمعات، وداعمي الحكومات، ومحللي الموازنات، تسعى المؤسسة إلى جمع البيانات التي تساعد الحكومات في تحسين إدارة المال العام. هذا التعاون يعزز من قدرة الدول على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

بحسب نتائج المسح، احتلت مصر المركز الثاني بعد الأردن في مجال شفافية الموازنة في المنطقة، حيث سجلت درجة 49، متفوقة بذلك على المتوسط العالمي البالغ 45 نقطة. تعكس هذه النتيجة التزام مصر بتحسين الشفافية في إدارة الموازنة، وهو ما يعزز من ثقة المواطنين في الحكومة وقدرتها على استخدام الموارد العامة بفعالية. كما يعكس التقدم الذي أحرزته مصر في مجال الإصلاح المالي.

علاوة على ذلك، تصدرت مصر المركز الأول في المنطقة في مجال المشاركة العامة في إعداد الميزانية، بتسجيلها درجة 35، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ 15 نقطة. هذه

النتيجة تؤكد على الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية في إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق العام. كما تعكس هذا التوجه الكبير نحو تحسين الحوكمة المالية وتعزيز المشاركة المجتمعية في القضايا الاقتصادية الحيوية.

موازنة المواطن في مصر.. 11 عاما من الشفافية واشراك المواطن

تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد أصدرت تقرير موازنة المواطن للعام المالي 2025/2024 للعام الحادي عشر على التوالي. يهدف التقرير إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز التواصل مع المواطنين، حيث يتم نشره في نهاية شهر أغسطس أو في سبتمبر من كل عام بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب في يونيو. يعكس هذا التقرير الجهود المستمرة من وزارة المالية لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، ويسعى إلى رفع وعي المواطن المصري بما يحدث في الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات المالية من خلال مختلف الآليات المتاحة عبر وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على الموقع الإلكتروني للوزارة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

يُعد التقرير بمثابة خطوة مهمة لتعزيز الشفافية في إدارة المال العام، حيث يعرض بوضوح تفاصيل الميزانية العامة ويسلط الضوء على جهود الحكومة في تخصيص الموارد المالية بما يضمن الاستفادة الأكبر للمواطنين. يساهم التقرير في تمكين

المواطـن مـن فهـم كيفيـة تأثيـر السياسـات الماليـة علـى حياتهـم اليوميـة، وكيفيـة تخصيـص الأمـوال العامـة فـي مجـالات حيويـة مثـل التعليـم، والصحـة، والحمايـة الاجتماعيـة. كمـا يتيـح التقريـر فرصـة للمواطنيـن للمشـاركة فـي العمليـة الماليـة عبـر تصويتهـم علـى قـرارات الموازنـة علـى المسـتوى المحلـي.

هـذا الجهـد يأتـي فـي إطـار توجـه الدولـة لتعزيـز الشـفافية فـي إدارة الأمـوال العامـة، حيـث يُعتبـر الشـعب المصـري المالـك الحقيقـي للميزانيـة. ويعكـس هـذا التوجـه التـزام الدولـة بتعظيـم المـوارد الماليـة لتوفيـر مسـاحة كافيـة للإنفـاق علـى مشـاريع التنميـة البشـرية، التـي تركـز بشـكل خـاص علـى تحسـين قطاعـات التعليـم والصحـة. تُعـد هـذه المبـادرات جـزءًا مـن اسـتراتيجية الدولـة لتمكيـن المواطنيـن وتعزيـز مشـاركتهم فـي صنـع القـرار الاقتصـادي، بمـا يضمـن تحقيـق التنميـة المسـتدامة وتعزيـز مسـتوى المعيشـة للمواطنيـن.

مصـر الأولـى فـي الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا فـي الرقابـة التشـريعية علـى الموازنـة

احتلـت مصـر المركـز الأول فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فـي مجـال الرقابـة التشـريعية علـى الميزانيـة، وفقًـا لنتائـج المسـح الـذي أصدرتـه الشـراكة العالميـة للموازنـة. حصلـت مصـر علـى درجـة 42 فـي هـذا المجـال، ممـا يعكـس تقدمهـا الكبيـر فـي ضمـان إشـراف قانونـي وفعّـال علـى اسـتخدام الأمـوال العامـة. كمـا احتلـت مصـر المركـز الثانـي فـي الرقابـة علـى التدقيـق بعـد العـراق، ممـا يشـير إلـى تحسـين كبيـر فـي تطبيـق معاييـر التدقيـق المالـي

التي تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الميزانية. هذا التقدم يعكس التزام مصر بتعزيز الحوكمة المالية وتحقيق مستوى عالٍ من الرقابة على الموارد العامة.

على الرغم من هذا التقدم، يواجه إعداد الميزانية في دول المنطقة العديد من التحديات التي تؤثر على تحديد أولويات الإنفاق واتخاذ القرارات المتعلقة بها. حدد المسح ستة تحديات رئيسية، منها قلة الفرص المتاحة لإشراك المواطنين في قرارات الميزانية على المستويين المحلي والوطني. غالبًا ما لا تعكس الميزانيات مطالب الجمهور المتعلقة بالخدمات والحقوق الأساسية. كما يعاني بعض دول المنطقة من غياب الإطار القانوني الذي يضمن حوكمة محلية فعّالة، مما يحد من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المالية.

من بين التحديات الأخرى التي تعيق إعداد الميزانية في المنطقة، أشار المسح إلى قلة الفرص الرسمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الميزانية. إضافة إلى ذلك، يعاني بعض دول المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والصراعات المستمرة، مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة. كما تزايد الدين الخارجي وتدهور العملة في بعض الدول، مما ساهم في زيادة التضخم وتفاقم الفقر، مما جعل من الصعب على المواطنين تحمل احتياجاتهم الأساسية.

في الختام، يعكس المؤتمر الذي استضافته مصر بمناسبة مرور 20 عامًا على تأسيس مركز الدعم الفني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التزام مصر المستمر بتحسين الشفافية في إعداد الموازنات وتطوير السياسات المالية بما يتماشى مع أهداف

التنمية المستدامة. يُظهر هذا التعاون بين مصر والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والشراكة العالمية للموازنة أهمية الشراكات الاستراتيجية في تعزيز الحوكمة المالية وتحقيق التوازن المالي في إطار رؤية مصر 2030. إن التقدم الذي أحرزته مصر في مجالات الشفافية والمشاركة المجتمعية في الميزانية يعد خطوة كبيرة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تلبي احتياجات المواطنين وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg